

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

- 4- لو شك في فعل من أفعال صلاة الاحتياط ودخل في فعل مرتب بعده بنى على أنه أتى به كأصل الصلاة والوجه فيه أن صلاة الاحتياط سواء كانت جزءاً متمماً أم صلاة مستقلة فهي من الصلاة فتشمله عمومات قاعدة التجاوز والفراغ([1582]). 5- إذا شك في عدد الأشواط بعد الفراغ من الطواف والانصراف منه وبعد الدخول في الغير كالدخول في صلاة الطوف أو السعي فيحكم بصحة الطواف لقاعدة الفراغ([1583]). 6- قد يفرض حصول الشك في أعداد أشواط السعي بعد الفراغ من السعي وبعد التقصير فلاريب في عدم الاعتناء بالشك لقاعدة الفراغ([1584]).
- 7- إذا ذبح ثم شك في أنه كان واجداً للشرائط حكم بصحته أن احتمل أنه كان محرراً للشرائط حين الذبح ومنه ما إذا شك بعد الذبح أنه كان بمنى أم كان في محل آخر لقاعدة الفراغ الجارية في جميع العبادات والمعاملات([1585]). 8- إذا شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم يعتن بالشك لقاعدة الفراغ وقد عرفت عدم اختصاصها بالصلاة([1586]).